**إجابات السلسلة الأولى ❶ حول مفاهيم أساسية حول الاقتصاد الكلي وحسابات الناتج:**

**إجابات التمرين الأول:**

1. يهتم علم الاقتصاد الكلي بدراسة الظواهر والمتغيرات الاقتصادية الكلية وفقا لمبادئ النظرية الاقتصادية الكلية التي تُعنى بالمتغيرات على مستوى اقتصاد الدولة التي لها أثر كلي في الاقتصاد.
2. الاقتصاد الكلي هو فرع من النظرية الاقتصادية الكلية أما الاقتصاد الجزئي هو فرع من النظرية الاقتصادية الجزئية والذي يسمى بالاقتصاد الوحدوي، ويعنى بسلوك المستهلك ومرونات السعر وتوازن المنتج ...على مستوى المؤسسة كوحدة؛ بعكس الاقتصاد الكلي الذي يعنى ويبحث في المتغيرات على المستوى اقتصاد الدولة ككل كحجم النمو الاقتصادي والصادرات...
3. المدرسة الكلاسيكية قبل سنة 1800م اهتمت بالمتغيرات الاقتصادية الكلية. والكلاسيكيون الجدد في القرن التاسع عشر والقرن العشرين (1800–1900م) اهتموا بالمتغيرات الاقتصادية الجزئية والتوازنات الجزئية؛ على اعتبار أن التوزان الاقتصادي الكلي تلقائي. وكانت أزمة الكساد العالمي 1929م كفيلة بإسقاط توجهات الكلاسيك، فكتب كينز كتابه الشهير: النظرية العامة للفائدة والعمالة والنقود، وهو أول إطار فكري لتأسيس نظرية اقتصادية كلية وهذا سنة 1936م.
4. من المتغيرات الاقتصادية الكلية نجد: إجمالي الناتج المحلي؛ الاستثمار، الاستهلاك الكلي، الصادرات، الواردات.
5. التوازن هو تعادل القوى والتجاذبات المتضادة؛ ففي السوق مثلا نجد قوى العرض وقوى الطلب فيتوازن السوق حينما يتساوى العرض والطلب، أو الصادرات تساوي الواردات. أما الاستقرار الاقتصادي الكلي فهو تلك الحالة التي يكون فيها الاقتصاد مستقرا حينما يحقق معدلات نمو جيدة ونسب تضخم منخفضة ومتحكم فيها، ونسبة بطالة منخفضة. وهدف السياسة الاقتصادية ليس التوازن بل الاستقرار الكلي. ويساعد التوازن في معرفة اتجاهات القوى المتضادة وتحركاتها في الاقتصاد الكلي.

**إجابات التمرين الثاني:**

1. عوامل الإنتاج: هي المورد البشري (العمل)؛ رأس المال؛ وسائل الإنتاج والموارد (الأرض)؛ والتنظيم (إدارة العملية الإنتاجية).
2. الفرق بينهما في عنصر التنظيم والتخطيط لإدارة العملية الإنتاجية؛ فالاشتراكية تؤمن بمركزية التسيير ومن ثم فهي تلغي هذا العنصر من عوامل الإنتاج لدى مجموع المؤسسات في الاقتصاد؛ أما الرأسمالية فتوكل تسيير وإدارة عملية الإنتاج إلى المسير أو المشرف على العملية الإنتاجية؛ ولذلك كان عامل التنظيم مهما لدى الرأسماليين بعكس الاشتراكيين.
3. الإنتاج هو سلسلة من العمليات المنسقة لدمج عناصر معينة تسمى بعوامل الإنتاج.
4. نتيجة دمج عوامل الإنتاج تعطي لنا منتجا (سلعة أو خدمة) جديدة، تضاف للمنتجات الموجودة في الدولة ولذلك تسمى المنتجات الجديدة بالقيمة المضافة.
5. الفروقات بين السلعة والخدمة:

| السلعة | الخدمة |
|---|---|
| مادية | معنوية (وقد تكون أجزاء منها مادية مصاعبة) |
| يمكن تخزينها | لا يمكن تخزينها |
| قابلة للتجزئة | لا يمكن تجزئتها |
| لا يشترط أن تستهلك فور إنتاجها | تستهلك فور إنتاجها. |
| عند التسليم لا يشترط أن يلتقي فيها المنتج مع المستهلك | يجب أن يلتقي منتج الخدمة مع الزبون. |
| يسمى مستعمل السلعة مستهلكا | يسمى مستعمل الخدمة زبونا |
| التماثل في جودتها دقيق متطابقة تماما | صعوبة التماثل في جودة تقديمها. |
| تقبل تسويقها بوسطاء عدة من المنتج إلى المستهلك | ينعدم الوسطاء بين مقدم الخدمة ومستعملها |

ملاحظة: الفروقات تنطبق بشكل عام على السلع والخدمات باستثناءات في بعض السلع والخدمات.

6. النشاط الإنتاجي يعني إيجاد سلعة وخدمات جديدة كقيم مضافة في الاقتصاد؛ أما التجارة أو النشاط التجاري فهو يرتكز على عملية الشراء ثم البيع بين وسطاء عدة وفي أسواق مختلفة. وتنتعش التجارة الداخلية بانتعاش الإنتاج الداخلي؛ وإن كان الإنتاج محدودا في الدولة فسيتجه المستثمرون في قطاع التجارة نحو القيام بعمليات استيراد واسعة.

**إجابات التمرين الثالث:**

1. إجمالي الناتج المحلي "GDP:Gross Domestic Product"؛ ونعني به مجموع السلع والخدمات المنتجة في دولة ما خلال سنة واحدة. وتقيم هذه السلع قيميا بالعملة المحلية للدولة؛ أو بالعملة الأجنبية عند المقارنة بين الدول.
2. الإنتاج هو عملية دمج لعوامل الإنتاج؛ أما الناتج فهي نتيجة أو مخرجات عملية الدمج وهذه المخرجات هي مجموع السلع والخدمات.
3. يقسم الإنتاج لقطاعات بحسب طبيعة السلعة أو الخدمة المنتجة؛ فمثلا السلع الفلاحية تنتج في القطاع الفلاحي؛ والسلع الصناعية تنتج في القطاع الصناعي؛ والخدمات السياحية تنتج في القطاع السياحي وهكذا...
4. يقسم الإنتاج بحسب الهدف منه إلى أربعة أقسام:

| إنتاج نهائي عائلي (ذاتي) | إنتاج نهائي مؤسسي | إنتاج مؤسسي غير نهائي | إنتاج حكومي (غير سوقي) |
|---|---|---|---|
| وهي المنتجات والخدمات التي تنتجها العائلات بنفسها بغرض التوفير وتلبية الحاجات الخاصة لها. وهذا الإنتاج محدود مقارنة بالأنواع الأخرى. | وهذا النوع من المنتجات النهائية التامة الصنع توجه مباشرة للاستهلاك النهائي؛ من خلال الوسطاء في الأسواق المختلفة. | وهي المنتجات الوسطية التي تدخل ضمن إنتاج أو تقديم خدمات أخرى؛ ولا تعد المنتجات نصف المصنعة للاستهلاك مباشرة. ويهدف الإنتاج المؤسسي للربح. | وهو ما تنتجه الدول وتقدمه الدولة من سلع وخدمات لمواطنيها؛ والهدف منها هو تلبية حاجات أساسية وعامة وبأسعار رمزية أو منخفضة غير خاضعة للمنافسة. وتسمى بشكل عام هذه المنتجات بالسلع العامة. |

**ملاحظة:** يمكن أن تكون سلعة منتجة سلعة نهائية لمؤسسة ما، وسلعة وسيطة لمؤسسة أخرى؛ فسلعة القمح سلعة نهائية للمزارع؛ وسلعة وسيطة لمؤسسات الدقيق.

5. النمو الاقتصادي: "Economic Growth" ونعني به نسبة زيادة إجمالي الناتج المحلي (عدد السلع والخدمات المنتجة في الدولة)؛ خلال مدة زمنية تقدر بسنة؛ بالمقارنة مع سنة الماضية (سنة الأساس). مثلا كأن نقول بأن الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر سجل نموا قدره 2.3 % خلال السنة الحالية أو خلال السداسي الأول من السنة الحالية. إذا فالنمو الاقتصادي هو نسبة لقياس الزيادة أو النقصان في GDP.

6. التنمية الاقتصادية أشمل بكثير من النمو، فهي فعل اقتصـــادي شـــامل لكـــل الأنشـــطة الاقتصادية؛ أما النمو الاقتصادي فهو متغير اقتصادي كلي يعبر عن نسبة زيـــادة GDP في الاقتصاد.

**إجابات التمرين الرابع:**

1. نقصد بحسابات الناتج تلك العمليات التي تضبط وتحصي مختلف الأنشطة الاقتصادية في الدولة وفق معايير ومقاييس تحددها المحاسبة الوطنية.
2. تهتم المحاسبة الوطنية بوضع معايير وطرق لقياس الأنشـــطة الاقتصـــادية ومتابعتهـــا؛ وتسهل المحاسبة الوطنية وضع ميزانيات وجداول مبوبة وواضحة للمتغيرات الاقتصادية الكلية خلال فترة زمنية محددة عادة ما تكون سنة.
3. منذ ظهرت الحاجة ملحة لتسيير الاقتصاد وفق متغيرات اقتصادية كلية بعد أزمة الكساد العالمي؛ بدأت جهود الهيئات العالمية في استحداث مرجع محاسبي موحد لذات الغرض؛ وتوجت هذه الجهود من طرف مكتب الإحصاءات بالأمم المتحدة بتأليف ونشـــر نظـــام موحد للمحاسبة الوطنية سنة: 1952.
4. إن وجود بيانات وإحصائيات منظمة للنشاط الاقتصادي في الدولة يسهل على واضـــعي السياسات الاقتصادية في الدولة اتخاذ القرارات والخطط والسياسات الاقتصادية المناسبة لتطوير الاقتصاد في كل أنشطته وقطاعاته.
5. توافر إحصائيات للنشاط الاقتصادي وبطرق موحدة دوليا تضمنها المحاسبة الوطنية؛ من شأنها أن تسهل مقابلة الأنشطة الاقتصادية ونتائجها بين دولة وأخرى. وعادة مـــا تقـــوم الهيئات العالمية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومراكز الإحصائيات العالمية بنشر حسابات الناتج لدول عدة وبمؤشرات موحدة حتى تسل المقارنة بينها.